بحضور رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة

البرلمان يستمع إلى البيان المالي لمشاريع الموازنة العامة للسنة المالية 2011 م

جانب من أعضاء الحكومة

من جلسة مجلس النواب أمس

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس علي يحيى الراعي إلى البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2011م بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ونوابه وعدد من أعضاء مجلس الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات المعنية و رئيسي مصلحتي الضرائب والجمارك وعدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري العموم والمختصين بالوزارات المعنية.

وقد قرأ البيان المالي على المجلس وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي أشار فيه إلى أنه : استناداً إلى أحكام المادة (88) من الدستور ، وإلى المادة (20) من القانون المالي والمادة (166) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب ، يشرفني أن أقف أمامكم نيابةً عن الحكومة لأعرض على مجلسكم الموقر البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2011م، والذي يتضمن أيضاً تطورات المؤشرات المالية والاقتصادية التي شهدتها بلادنا خلال العامين الماضيين وتوقعات تلك المؤشرات ، تمهيدا للمناقشات المثمرة التي نتطلع إليها أولاً في إطار لجنة الموازنة وصولاً إلى مناقشة مشاريع الموازنات في مجلسكم الموقر .

وأضاف : يسعدني ، بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي رئيس وأعضاء الحكومة أن أعبر لمجلسكم الموقر عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان على تفهمكم وحسن تقديركم للظروف التي رافقت عمليات إعداد مشاريع الموازنات العامة والتي حالت دون عرضها على المجلس في الموعد الدستوري المحدد لذلك ، وهذا يعكس مستوى ودرجة التعاون والتنسيق والتفاهم المتنامي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يتوافق وتحقيق غايات وأهداف المجتمع والمصالح الوطنية العليا ،آملين أن يفضي هذا التعاون والتكامل والثقة والوضوح خلال المناقشات إلى وضع المعالجات الناجعة لتجاوز الصعوبات والمعوقات التي تعترض بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وأفاد ان : مشاريع الموازنات العامة المعروضة على المجلس تمثل البرنامج التنفيذي السنوي لمجمل السياسات والإجراءات والمشاريع التي ستعمل الحكومة على تنفيذها خلال عام 2011م بهدف بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة التي تأتي في إطار استكمال تنفيذ مكونات الأجندة الوطنية للإصلاحات والأولويات العشر ، لتسريع الخطوات الكفيلة ببلوغ مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية) والمرتكزة على الحفاظ على المكتسبات الوطنية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود وتوجيه البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأوضح أن الحكومة قامت بإعداد مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2011 م في ظل تزامن العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان لها تأثيراً مباشراً على المؤشرات الاقتصادية وبالتالي على معطيات الموازنة العامة للدولة.

وتابع موضحا : وقد ظهر بوضوح استمرار آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي في البلاد خلال عامي 2009 و 2010 م ومما ترتب عليها من تراجع في حجم التدفقات الخارجية،في ظل تنامي قيمة فاتورة الأستيراد واعتمادنا بشكل كبير على الواردات في تغطية الطلب المتزايد على السلع والخدمات ، كما أن التطورات في القطاع النفطي كانت غير مواتية، حيث أن إنتاج النفط استمر في الانخفاض،ولم تعمل الموارد غايات وأهداف المجتمع والمصالح الوطنية العليا ،آملين أن يفضي هذا التعاون والتكامل والثقة والوضوح خلال المناقشات إلى وضع المعالجات الناجعة لتجاوز الصعوبات والمعوقات التي تعترض بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة.

وأفاد ان : مشاريع الموازنات العامة المعروضة على المجلس تمثل البرنامج التنفيذي السنوي لمجمل السياسات والإجراءات والمشاريع التي ستعمل الحكومة على تنفيذها خلال عام 2011م بهدف بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة التي تأتي في إطار استكمال تنفيذ مكونات الأجندة الوطنية للإصلاحات والأولويات العشر ، لتسريع الخطوات الكفيلة ببلوغ مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية) والمرتكزة على الحفاظ على المكتسبات الوطنية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود وتوجيه البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأوضح أن الحكومة قامت بإعداد مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2011 م في ظل تزامن العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان لها تأثيراً مباشراً على المؤشرات الاقتصادية وبالتالي على معطيات الموازنة العامة للدولة.

وخاصة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات حاسمة كفيلة بتصحيح الإختلالات في الموازين المالية المحلية والخارجية كإجراءات ضرورية تستهدف تقليص العجز المخطط في الموازنة وإبقاءه عند الحدود الأمنة في ظل انحسار موارد التمويل غير التضخمية المحلية والخارجية.

وتابع موضحا : وقد أسفرت تلك المناقشات مع المنظمات الدولية في حصول بلادنا على تمويلات ميسرة جدا من كل من صندوق النقد الدولي حوالي (370) مليون دولار امريكي تغطي فترة الثلاث السنوات القادمة ، ومن صندوق النقد العربي حوالي (200) مليون دولار بالإضافة إلى حصول بلادنا على منحة دعم للموازنة بمبلغ (70) مليون دولار من البنك الدولي والتي تم التوقيع عليها مؤخراً .

واستعرض وزير المالية توقعات أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي : تظهر البيانات المتاحة عن تطورات الأنشطة الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتوقع أن ينمو هذا العام 2010م بمعدل (6ر7 ٪) مدعوماً بدخول إنتاج الغاز الطبيعي المسال مجال الإنتاج بصورة كلية ، كما أن معدل نمو القطاعات غير النفطية يتوقع أن يصل إلى (5ر7٪). كما تظهر البيانات أن قطاعات الاتصالات والنقل والكهرباء والمياه والصناعات الإستخراجية غير النفطية قد حققت معدلات نمو جيدة بلغت في المتوسط خلال الفترة 2006 - 2010 م بنسبة 88ر6 ٪ .

وتابع : وفي ضوء ما سبق نجد أن قطاعات الاقتصاد الأساسية هي من قاد عملية النمو ، وذلك أمر إيجابي يعكس إمكانية مواصلة النمو وتعزيزه خلال الفترة المقبلة، وبالنسبة لمعدلات التضخم ، وفي ضوء تطورات الأسعار المحلية والإقليمية والدولية ، وفي ظل السياسات التقييدية التي تتبعها السلطات المالية والنقدية والتي ساهمت في احتواء معدلات التضخم ، يتوقع عدم تجاوزها هذا العام لمعدل 10 ٪ .

وتابع وزير المالية : وفيما يتعلق بالمالية العامة، فكما سبق التوضيح لمجلسكم الموقر ان التذبذب الكبير في الأسعار العالمية للنفط الخام المتزامن مع التراجع في حجم الإنتاج من النفط الخام وحصة الدولة منه، قد أثرا وبدرجة كبيرة على وضع الموازنة العامة، حيث أدى تراجع عائدات النفط الخام خلال عام2009 م إلى ارتفاع نسبة عجز الموازنة الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 33ر8 ٪ تم تمويل معظمه بالاقتراض من البنك المركزي مباشرة .

واستطرد الوزير موضحا : وفي ضوء تحسن أسعار النفط الفعلية عن المتوقع في الموازنة لعام 2010 م، تشير البيانات المتاحة عن التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للفترة أبريل - نوفمبر 2010 م إلى ما يلي: يغطي إجمالي الإيرادات العامة الإجمالي المحلية حوالي (529ر1) مليار ريال .

يغطي إجمالي الاستخدامات العامة حوالي (743ر1) مليار ريال. للسنة المالية 2011 يغطي إجمالي عجز الموازنة عن نفس الفترة حوالي (214) مليارا مقارنة بالعجز الفعلي لنفس الفترة من عام 2009 م مبلغ (408) مليارات ريال.

وقال وزير المالية: في إطار الإجراءات التقشفية الكبيرة التي اتخذتها الحكومة لتقليص عجز الموازنة ، يتوقع عدم تجاوز عجز الموازنة الصافي لهذا العام نسبة (4 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من العجز المقدر لعام 2010 م ونتائج التنفيذ الفعلي للموازنة لهذا العام تدعم هذه التوقعات.

وأضاف: وصل حجم الدين العام الداخلي والخارجي نهاية شهر نوفمبر2010 م، حوالي (681ر2) مليار ريال وهو ما يعادل حوالي 32 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقع في الحدود الأمنة وقابلة للاستدامة، وتفاصيلها على النحو التالي:مبلغ (379ر1) مليار ريال للدين الداخلي ، وهو ما يعادل حوالي 16ر4 ٪ ، مع ملاحظة أن تطور حجم الدين الداخلي العام مرتبط بتوفير التمويل اللازم لتغطية جزء كبير من عجز الموازنة.ومبلغ (302ر1) مليار ريال للدين الخارجي المعادل لحوالي مبلغ(068ر6) مليون دولار أمريكي ما نسبته 6ر15٪.

وتابع موضحا: وتظهر بيانات ميزان المدفوعات تحول فائضه عام 2008 م إلى عجز في عام 2009 م تصل نسبته إلى(ر2 4 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب تراجع عائدات الصادرات النفطية جراء انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية، هذا إلى جانب تراجع حجم المتحصلات من التحويلات الخارجية والتدفق من الاستثمارات الخارجية بسبب الأزمة المالية العالمية وقد تزامن ذلك مع زيادة مستمرة في فاتورة الاستيراد والتي وصلت مع نهاية عام 2009 م إلى حوالي(93ر3) مليار دولار أمريكي.

وتوقع وزير المالية استمرار العجز في الميزان خلال عام 2010م ، ولكن بمستوى أقل عن عام 2009 بسبب تحسن عائدات الصادرات مع تحسن أسعار النفط الخام في السوق الدولية إلى جانب تحسن المتحصلات من التحويلات الخارجية وتدفق الاستثمارات الخاصة.

وأشار الى ان هذه التطورات في ميزان المدفوعات كان لها تأثير مباشر على وضع الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي حيث انخفض رصيد إجمالي الأصول الخارجية للبنك المركزي من (1ر7) مليار دولار نهاية2009 م إلى (8ر5) مليار دولار مع نهاية شهر نوفمبر 2010 م أي بنقص يصل إلى (3ر1) مليار دولار.

وأشار وزير المالية الى انه في ضوء التقييم السابق الموجز عن تطور المؤشرات الاقتصادية ،يمكن توضيح أهم التحديات المرتبطة بموازنة عام 2011 م فيما يلي :

1 - استمرار التراجع في حجم عائدات الموازنة العامة من النفط الخام والغاز في ظل عدم القدرة على تعويض ذلك النقص من المصادر غير النفطية في المدى القصير والمتوسط والناتجة عن محدودية القاعدة الضريبية وضعف المرونة الضريبية .

2 - انخفاض حجم الموارد المالية المتاحة مقارنة بحجم الالتزامات الضرورية القائمة على الحكومة،وهذا ما يؤثر سلباً على قدرة الموازنة في تلبية متطلبات جميع الجهات وتحقيق كافة الطموحات التنموية لمختلف القطاعات.

3 - محدودية القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات الخارجية من قبل الجهات المستفيدة ، وهذا يشكل قيداً رئيسياً في تحقيق الاستفادة الموجوة من تلك الموارد في تسريع عملية التنمية المستدامة ، هذا إلى جانب تباطؤ عدد من المانحين في تخصيص وتوفير تعهداتهم المالية السابقة للمشاريع الاستثمارية والتنموية المقدمة وهذا تسبب في عدم استغلال المبالغ الجديدة التي كان بالإمكان الحصول عليها في ظل افتراض استيعاب المخصصات القائمة فعلاً.

4 - استمرار تحمل الموازنة أعباء ارتفاع أسعار الفائدة المحلية في ظل تنامي مستوى المديونية المحلية مما يترتب عليه الزيادة في أعباء تلك المديونية للسنة المالية 2011.

5 - انحسار موارد تمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية في ظل انخفاض الطلب عليها .

كما أشار وزير المالية الى ان الوقوف أمام هذه التحديات كان بشكل أساسي وراء تأخر الحكومة في تقديم مشاريع موازنات العام القادم الى مجلس النواب ، وكان أيضا وراء قرار الحكومة بضرورة أن تركز موازنة العام القادم على إصلاح الإختلالات في المالية العامة والعودة بها الى المستويات المستدامة وخاصة فيما يتعلق بعدم تمويل العجز المخطط من مصادر تضخمية.

وقال نعمان الصهيبي : في هذا الاتجاه سنلاحظون من خلال أرقام الموازنة الكلية أنها تضمنت انخفاضا في إجمالي الاستخدامات العامة للعام القادم مقارنة بربط الاستخدامات العامة المقرة في موازنة العام الجاري في ظل قرار الحكومة بأن يكون الحجم الاقصى لعجز الموازنة في حدود التمويل المتاح من المصادر غير تضخمية.

وتابع موضحا : بالإضافة إلى ذلك وخلال العام الجاري ، قام مجلس النواب مشكوراً بالمصادقة على عدد من التشريعات المالية والاقتصادية الهامة التي تقدمت بها الحكومة في إطار السياسة المالية الداعمة لتحريك الموارد العامة غير النفطية والتي تعمل على تعزيز دور الدولة في خدمة المجتمع . وقد تم خلال العام إصدار القوانين التالية : قانون رقم (12) لسنة 2010 م بشأن تعديل بعض مواد قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990 م. قانون رقم (15) لسنة 2010 م بشأن الاستثمار.قانون رقم (17) لسنة 2010 م بشأن ضرائب الدخل. ومع منتصف العام الجاري تم التفعيل الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

وحول المرتكزات والأهداف العامة لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2011 م فأن الوزير: انطلاقا من مجمل الأهداف العامة للتنمية وأولوياتها ، وفي ضوء تحديات الاقتصادية القائمة تضمنت مشاريع الموازنات العامة للعام القادم سياسات مالية ضرورية لإعادة التوازن للمالية العامة واستدامتها لتحقيق النمو المستدام.

وأضاف : وتستند مشاريع موازنات عام 2011 م إلى جملة من المبادئ والمرتكزات يأتي في مقدمتها :

- الجدية في المضي قُدماً في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي الهادفة الى تحقيق أهداف السياسات المالية في تخفيض عجز الموازنة العامة الى المستويات الآمنة وبما يكفل تحقيق الاستدامة المالية التي تعزز أركان الإستقرار المالي والنقدي في البلاد وخاصةً في ظل الأنخفاض الملحوظ في الموارد المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة .

- تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي.

- التركيز على اختيار وتنفيذ المشاريع التنموية الإستراتيجية والمشاريع كثيفة العمالة ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المرتفع والمحفزة للاستثمار ، بما ينسجم مع برنامج عمل الحكومة والأولويات الواردة في الأجندة الوطنية للإصلاحات .

- تعزيز دور السلطة المحلية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية.وفي إطار ذلك يمكن تلخيص أهم أهداف مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2011 م فيما يلي:-

- تعزيز السياسات والإجراءات الكفيلة برفع معدلات النمو الاقتصادي المرتكز على الآليات اللازمة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ،والمساهمة في تحقيق النمو المستهدف لعام 2011 م والمتوقع عند(9ر4 ٪) مدعوماً بالنمو المرتفع لقطاع الغاز مع بلوغ الإنتاج السنوي المستهدف إلى(7ر6) مليون طن خلال عام 2011 م.

- خفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى المستوى الذي يتسق والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي ، ويحقق استدامة المالية العأمة، والحرص على تمويل عجز الموازنة من مصادر أمنة غير تضخمية .

- مواصلة الجهود للحد من الآثار السلبية الناجمة عن استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية.

- مواصلة الجهود اللازمة لتعزيز رفع كفاءة ربط وتحصيل وتوريد مختلف الموارد المستحقة للخزينة العامة ، وكفاءة تخصيص مختلف بنود النفقات العامة مع إعطاء الأولوية للنفقات العامة ذات الطابع الإستراتيجي وكنفقات المشاريع الإستراتيجية والمشاريع كثيفة العمالة.

-زيادة قدرة الجهات الاستيعابية للتمويلات الخارجية،ورفع كفاءة تخصيصها.

- تقوية درجة التكامل والاتساق للسياسات المالية والاقتصادية والنقدية بما يضمن تحسين ورفع أداء واتجاه الاقتصاد الوطني بما يتفق وتحقيق أهداف التنمية عامة. خاصة وأهداف التنمية عامة.

- تعزيز كفاءة الإنفاق العام وإعادة هيكلة النفقات الجارية وإصلاح الشوهات السعرية لأسعار المشتقات النفطية بما يتيح موارد أكبر للجوانب الاستثمارية والاجتماعية .

وبشان السياسات والإجراءات العامة أفاد نعمان الصهيبي انه في سبيل تحقيق الأهداف العامة لمشاريع الموازنات العامة للدولة للسنة المالية 2011 م ، تسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف نوجز أهمها في الآتي:

- في مجال الاقتصاد الكلي:

أ- التوسع في عملية الاستكشافات البترولية والغازية والمعدنية إلى جانب تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الواعدة،وتعزيز الآليات والإجراءات المرتبطة بتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية لها،والترويج لها داخليا وخارجيا، بما ينسجم ويجذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية والمحلية للاستثمار في مختلف المجالات الإنتاجية.

ب - العمل على رفع القدرة الاستيعابية للجهات الحكومية للتمويلات الخارجية المتاحة لها ، من خلال رفع كفاءة إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والخطط التنفيذية للمشاريع ، وآليات المتابعة والتقييم لتنفيذها، ورفع درجة التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية بشأنها.

ج- زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد من خلال رفع كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المالية الخارجية المتاحة ، وكذا الموارد الذاتية المتاحة للمؤسسات القطاع العام والمختلط، وتوسيع التكامل والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تنفيذ المشاريع.

د - العمل على تعزيز عملية الاتساق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بتمويل المشاريع الإنمائية وبما يكفل تجنب الازدواج في تنفيذ المشاريع وبما يتسق وتحقيق العدالة في توزيع هذه المشاريع من ناحية، وتحقيق التخصيص الكفؤ لإجمالي الموارد المتاحة للتنمية من ناحية أخرى.

ه - تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن من خلال إيجاد إستراتيجية واضحة للتعاون الدولي في مجال التنمية ، تعمل كافة الجهات الحكومية في ضوئها ، بما يكفل حشد أكبر قدر ممكن من الموارد الخارجية للتنمية ويأفل مستوى من الشروط والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية ثانية.

و- السعي نحو تعزيز عملية التكامل والاتساق بين أهداف وسياسات وأولويات الموازنات العامة والخطط الإنمائية سواءً في مجال تحديد السياسات والإجراءات العامة وأولويات تنفيذها ، أو تحديد سقوف الاستخدامات والموارد والعجز بما يتناسب والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ،أو تحديد أولويات تخصيص النفقات العامة، بما في ذلك استكمال معالجة وضع الصناديق الخاصة، والوحدات العامة غير الهادفة للربح بما يحقق عنصر التغطية والشمول في الموازنة العامة وفق إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة .

ز - العمل على تعزيز التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص المحلي لتحديد الإجراءات والخطوات الكفيلة بتهيئة الظروف العملية لمشاركة القطاع الخاص في رسم وتنفيذ وتقييم السياسة الاقتصادية من ناحية ودفع القطاع الخاص للقيام بدوره في قيادة عملية التنمية من خلال توجيه استثماراته للمشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات وبالأخص الإستراتيجية منها وبما ينسجم مع الأولويات التنموية.

ح - بناء مسار سريع لتحقيق تقدم محرز في أهداف التنمية الألفية وحشد موارد إضافية لها من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين.

- وفي مجال المالية العامة:

- التطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

- ترشيد وتنظيم الإعفاءات الضريبية والجمركية في ضوء التعديلات الأخيرة على قانون الجمارك ، والعمل على إعادة النظر في بنود التعرفة الجمركية.

- رفع كفاءة التحصيل الضريبي، واختصار وتبسيط الإجراءات والمعاملات الضريبية والجمركية. وتحديث بيانات المكلفين بما يكفل توسيع القاعدة الضريبية وخاصة في ظل قانون ضرائب الدخل الجديد والذي تضمن تخفيضا رئيسيا في معدل الضريبة.

- تعزيز إجراءات مكافحة الفساد من خلال تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية والمساءلة المالية.

- السعي إلى تطوير وتحديث إدارة وحدات القطاع العام والمختلط ، بما يوسع وترشيد نفقاتها وتحسين عائداتها من تقديم الخدمات للمجهور ، وذلك بما يساهم في زيادة نصيب الحكومة من الأرباح.

- تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية ، كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية ورفع الطاقة الاستيعابية لها ، وتطوير التنسيق لتدخلات المانحين بحسب أولويات الخطة.

- تعزيز الممارسات الرقابية على المشاريع الممولة من قروض ومساعدات المانحين بهدف تعظيم الاستفادة منها من ناحية، وتعزيز علاقات التعاون مع المانحين القائمة على مبادئ الشفافية والمصداقية من ناحية أخرى.

- تطوير آليات وإجراءات مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.

- استكمال خطوات الانتقال إلى نظام الخزينة العامة وتخطيط النقدية.

- العمل على السلطة المحلية لتطوير آليات حصر وربط وتحصيل وتنمية الموارد المحلية والمشتركة.

- مواءمة النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة مع أولويات الخطة الخمسية، وزيادة مخصصات النفقات الاستثمارية أساس مع النفط ، وتبني سياسات محفزة لتوجيه فوائض المؤسسات المالية والتأمينية والصناديق المتخصصة نحو استثمارات ذات إنتاجية عالية. مجلس النواب يستمع الى البيان المالي لمشاريع الموازنة العامة للسنة .

وفي المجال النقدي:

أ- السيطرة على نمو العرض النقدي بحيث يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الاسمي بما يساعد في السيطرة على معدلات التضخم.

ب- ضمان حصول القطاع الخاص على مستوى كافٍ من الائتمان الموجه لدعم النمو الاقتصادي بما في ذلك تسهيل عمليات الإقراض للمشاريع المتوسطة والصغيرة.

ج- تطوير كفاءة إدارة السيولة وعملية المزادات التي تجري على العملات الأجنبية في إطار استمرار انتهاج سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وضمان توفير موارد كافية من النقد الأجنبي تتناسب واحتياجات السوق المحلية.

د- تطوير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ، واستحداث أدوات جديدة مثل الصكوك الإسلامية، وإضافة معايير جديدة في إدارة البنك المركزي للسيولة لتشمل معايير الإقراض للمشاريع الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

هـ - التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة بما يساعد في رفع وتيرة النشاط الاقتصادي.

و- تشجيع قيام شركات تأمين جديدة وتحفيزها على ممارسة التأمين على القروض.

ز- تحفيز البنوك على التوسع والانتشار الجغرافي.

ح- وضع وتطوير التشريعات القانونية لتعزيز نظام المدفوعات وتقوية التعامل بالشيكات وتعزيز المعاملات الالكترونية وتشجيع استخدام أدوات الدفع الآلي.

ط- تعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية وزيادة سلامة الجهاز المصرفي وفق أحدث معايير الرقابة والمحاسبة المتعارف عليها دوليا.

وفي مجال الإدارة الحكومية -

- التحول من مفهوم إدارة شئون الأفراد إلى مفهوم إدارة الموارد البشرية مع تحقيق اللامركزية في إدارة الموارد البشرية.

- استكمال وتحديث قاعدة البيانات المركزية والفرعية والعمل على إستكمال عمليات الربط شبكياً وتصميم نظم المعلومات باستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

- العمل على رفع كفاءة وتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتنويع الخدمات المقدمة في هذا المجال.

- مواصلة عملية إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية.

- استكمال إصلاح نظام الخدمة المدنية وخاصة استكمال نظام البصمة والصورة لكافة العاملين بالدولة(بما في ذلك الدفاع والأمن.

- مواصلة تسريع عمليات تنفيذ الإحالة إلى التقاعد ومعالجة أوضاع المتعاقدين.

- تفعيل وتطوير أداء صندوق الخدمة المدنية ومعالجة أوضاع العمالة الفائضة ونظام التعويضات والتقاعد المبكر.

وفي ما يتعلق بالملامح الرئيسة لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2011 م بين وزير المالية أن مشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي 2011م تعكس بشفافية الأهداف والسياسات التي ستعمل الحكومة على تحقيقها،استكمالا لما بدأ تنفيذه في موازنات سابقة.

وتستهدف بشكل رئيسي تحقيق استدامة المالية العامة، والمساهمة في تحقيق معدل نمو حقيقي وأحتواء معدلات التضخم، ويستم ذلك من خلال التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية، و ربطهما بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبما يعمل على تحقيق أهداف تلك السياسات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو.

وأضاف وزير المالية : من استقراء مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2011 م ، وما تضمنته من مؤشرات عامة وقطاعية نلاحظ ما يلي:

أولاً: بنيت الموازنات العامة في ضوء التطورات التي تم شرحها وفي ضوء طبيعة وحتمية الإنفاق العام، آخذةً في الاعتبار التطورات السلبية في الموارد العامة الناتجة عن انخفاض الموارد العامة وموارد تمويل عجز الموازنة ، وقد استلزم ذلك توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأولوية التي تساعد في تحقيق النمو القابل للاستمرار ، وفي ضمن الوقت تعمل على الحفاظ على المكتسبات وتخصيص الموارد لتمويل النفقات التنموية العامة للعام القادم تضمن ترشيداً في الإنفاق العام عام تم رصده في موازنة العام الحالي ويتضمن المشروع تخفيضا بما يعادل 5ر9 ٪ من إجمالي بنود الاستخدامات العامة في موازنة العام الحالي، وبالإضافة الى وضع المشاريع الرأس مالية لتنفيذ المشاريع الرأس مالية تحت النفقات فإن المشاريع الرأسمالية الجديدة المرصودة في مشروع الموازنة مرتبطة بمشاريع إستراتيجية ذات أولوية أو مرتبطة بتمويل خارجي من خلال القروض أو المنح الخارجية.

ثالثاً: تمثل النفقات الحتمية كفاتورة الأجور والمرتبات ومستحقات العاملة ونفقات خدمة الدين العام والرعاية الاجتماعية، نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة وهي نفقات حتمية لا يمكن المساس بها.

رابعاً: في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإعادة هيكلة نفقات دعم المشتقات النفطية خلال هذا العام ،إلا أن حجم هذه النفقات المخطط لها في مشروع موازنة العام القادم بحوالي 206 مليارات ريال لا زال يمثل نفقة رئيسية وحتمية أخرى، مع الإشارة هنا الى أن عملية احتساب فاتورة الدعم للمشتقات النفطية في موازنة العام القادم تمت على أساس سعر برميل من النفط خام 55 دولارا امريكيا للبرميل وهو نفس السعر المستخدم لاحتساب الموارد النفطية ، وفي حالة بقاء سعر النفط الخام عند مستوياته الحالية أو زيادتها فإن أية وفورات ناتجة عن تلك الزيادة سيتم استخدامها لتغطية فارق الدعم الحقيقي كما تم خلال العام الحالي، وما تبقى سيستخدم لتخفيض العجز المخطط بالموازنة.

خامساً: إن توقعات إيرادات النفط تشير إلى تناقص مستمر في كميات الإنتاج عاما بعد آخر في حين أن إيرادات الغاز ظهر في المرحلة الأولى من سنوات إنتاج مشروع الغاز الطبيعي المسال لا زالت بسيطة وتأتي في إطار اتفاقية تمويل المشروع، والتي تتضمن أن يتم أولا استرداد الالتزامات المالية على المشروع.

وقد قدرت حصة الحكومة من كميات النفط المقدر إنتاجها خلال عام 2011 م بـ(819ر583ر52) برميل بنقص عن المقدر في موازنة العام الحالي2010 م بـ(803ر052ر1) برامیل.

في حين أن الإيرادات المتوقعة من الغاز الطبيعي المسال للعام القادم تقدر بمبلغ 229 مليون وعادل 47 مليارا و 109 ملايين ريال .

سادساً: لازالت المشاريع الاستثمارية في مشاريع الموازنات تركز على مشاريع البنى التحتية، وخاصة في مجالات (الطرق ، والكهرباء،والمياه والصرف الصحي(وكذا مشاريع الخدمات الأساسية(التعليم، والصحة) بغرض إعطاء الأولوية للمشاريع كثيفة العمالة لما لها من أهمية في إيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وتقدر مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة عام 2011 م بمجالوي مبلغ 399 (مليار ريال، ويشمل ذلك ما ستتحمله الموازنة العامة للدولة كمشاركة في أسهم رأسمال الوحدات الاقتصادية المحلية في مجال دعم وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها هذه الوحدات .

سابعاً: على الرغم من صعوبات التمويل التي تواجهها الموازنة ، إلا أن الحكومة حرصت على زيادة المخصصات أو على الأقل الإبقاء على المخصصات المعتمدة في موازنة العام الجاري والملازمة لتقديم الخدمات العامة وخاصة اعتمادات الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات الأساسية في ضوء الإمكانات المتاحة وعلى النحو التالي :

التعليم :تقدر إجمالي الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة للعام 2011 م لقطاع التعليم 373 مليارا و844 مليون ريال ، مقابل مبلغ379 مليارا و227 مليون ريال عام 2010 م .

الصحة :تقدر الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام 2011 م لقطاع الصحة بمبلغ 111 مليارا و 664 مليون ريال ، مقابل مبلغ 112 مليارا و 938 مليون ريال عام 2010 م .

البنى التحتية : مع إدراك الحكومة الكامل للدور الكبير الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري العام في تحريك الأنشطة الاقتصادية في البلاد ، إلا أن صعوبات توفير التمويلات اللازمة لمشاريع البنى التحتية ومن مصادر غير تضخمية حالت دون الاستجابة للطموحات في موازنة العام القادم، وتم التركيز على توفير المخصصات لمشاريع البنى التحتية القائمة وتحت التنفيذ كما اقتصر اعتماد المخصصات للمشاريع الجديدة الممولة جزئيا من مصادر خارجية، مع التركيز في الوقت نفسه على مشاريع البنى التحتية اللازمة لجذب ونجاح الاستثمارات، وكذلك مشاريع الطرق الإستراتيجية لما لذلك من تأثير في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وانطلاقا من ذلك، بلغت الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام 2011 م لمشاريع البنى التحتية حوالي479 مليارا و684 مليون ريال وذلك على النحو التالي:

قطاع الطرق:

130 مليارا و 499 مليون ريال تمويل محلي ، 40 مليارا و 519 مليون ريال تمويل خارجي بإجمالي 171 مليار و018 مليون ريال.

قطاع الكهرباء:

162 مليارا و429 مليون ريال تمويل محلي ، 73 مليارا و453 مليون ريال تمويل خارجي بإجمالي 235 مليارا و882 مليون ريال .

قطاع الصرف الصحي:

39 مليارا و110 ملايين ريال بتمويل محلي و 33 مليارا و674 مليون تمويل خارجي بإجمالي 72 مليارا و 784 مليون ريال .

وبشأن برامج شبكة الأمان الاجتماعي أوضح نعمان الصهيبي ان البعد الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة يمثل ركناً أساسياً من أركان مشروع الموازنة ، فبالإضافة إلى تكاليف تقديم الخدمات العامة ، ترصد الحكومة سنوياً المخصصات اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف تخفيف مستويات الفقر،وايجاد فرص عمل جديدة .

وأوضح: فبالإضافة الى مخصصات نفقات دعم المشتقات النفطية، تضمن مشروع الموازنة تضمين التمويل اللازم لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية سواء من خلال التمويل الذاتي أو القروض والمساعدات الخارجية الموجهة لتمويلها، وتقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام 2011 م على النحو التالي :

- صندوق الرعاية الاجتماعية 44 مليارا و430 مليون ريال .

- الصندوق الاجتماعي للتنمية 30 مليارا و969 مليون ريال .

- برنامج الأشغال العامة سبعة مليارات و 975 مليون ريال .

وتابع موضحا : بالإضافة الى الموازنة العامة للدولة ، تمثل الموازنات العامة الأخرى، وخاصة موازنات الوحدات الاقتصادية محركا مهما للأنشطة الاقتصادية في البلاد وتتطور من لآخر، وبشكل عام تضمنت م